قضايا سياسية

اسم المقال: أزمة وباء "كورونا" في الضفة الغربية المحتلة: بين الاستجابة الرسمية والتبعات الاقتصادية
اسم الكاتب: حمدي أحمد "علي حسين"
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1482
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أزمة وباء "كورونا" في الضفة الغربية المحتلة: بين الاستجابة الرسمية والتبعات الاقتصادية

حمدي أحمد "علي حسين" *

الملخص:

تناول هذا البحث أبرز الأثار الاقتصادية التي ترتبت على جائحة كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية، وتطرّق الى الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في التعامل مع هذه الأزمة، واصطدامها بالسياق السياسي والاقتصادي البنيوي في البيئة الفلسطينية المحتلة المرتبطة باتفاق أوسلو ومخرجاته، ومساهمته في تعميق الآثار وزيادة المعيقات، وكذلك تحركات الحكومة الفلسطينية لمعالجة الآثار المترتبة على الجائحة وجدواها، وتستند الدراسة الى مؤشرات إحصائية، والى البيانات الصحفية والتصريحات الرسمية وتقارير المؤسسات الدولية والأهلية.

الكلمات المفتاحية: (**Covid-19**)، الانقسام السياسي، الانكشاف الاقتصادي، الإغلاق الذكي.

Abstract

This research discussed the most prominent economic effects of the Corona pandemic (Covid-19) in the West Bank, and the executive procedures taken by the Palestinian Authority to deal with this crisis, and its collision with the structural political and economic context in the occupied Palestinian environment related to the "Oslo Accords" and its outcomes, which contributed to deepening the effects and increasing obstacles, as well as the actions taken by the Palestinian government to address the effects and feasibility of the pandemic. The study is based on statistical indicators, press releases, official statements, and reports of international and private institutions.

*باحث مهتم في الحقل السياسي الفلسطيني والسياسات العامة، حاصل على درجة الماجستير في السياسات العامة من معهد الدوحة للدراسات العليا، ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية ودرجة البكالوريوس في علم الاجتماع والإنسان من جامعة بيرزيت، شغل عددا من المناصب البحثية والإدارية لأكثر من 13 عاما، وشارك في عدد من المؤتمرات/ وله عدد من الأبحاث والأوراق المنشورة.

المقدمة

خلّفت أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) جملة من الآثار الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية منها: زيادة هشاشة القطاعات الاقتصادية الناشئة، وانعكس ذلك على الفئات الضعيفة (عمال المياومة والعاملين في الشركات الصغيرة)، في ظل عدم وجود نظام حماية اجتماعية لهذه الفئات، كما وساهمت إجراءات الحكومة في مواجهة الأزمة بتعميق آثارها. في سياق يتسم بمحدودية إمكانيات السلطة الفلسطينية وقصور سيادتها بفعل الاحتلال، وارتباط بيئة العمل بـ"اتفاق أوسلو"[1]، وضعف بنية ومقومات الاقتصاد الفلسطيني بفعل خلل اقتصادي بنيوي؛ حيث تعتمد الحكومة الفلسطينية على أغلب موازنتها من عائدات الضرائب والمنح، ومركزية النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الحاضن للحكومات المتعاقبة منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007، وضعف البنية التحتية لقطاع الصحة، ولعدم وجود استراتيجية صحية للتعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ. وقد استجابت الحكومة الفلسطينية للأزمة باتباع سلسلة من الإجراءات الاحترازية، ولكنّ المحاولات نحو معالجة آثار الأزمة كانت ضعيفة ومحدودة، ولم تتناسب مع حجم الأزمة وعمقها.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث بأنه يقدم وصفاً وتحليلاً لموضوع مستجد يشغل العالم وهو أزمة وباء كورونا وآثارها في سياق مختلف عن العالم، وتجربة محفوفة بالمعيقات والصعوبات والتعقيدات في البيئة الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال. ويشكل جزء من القاعدة المعرفية التي تعود بالنفع على الباحثين والطلبة وصناع القرار، ويساهم بتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين كشعب واقع تحت الاحتلال.

هدف البحث: يسعى البحث لإظهار الفوارق بين استجابة الحكومة الفلسطينية ونتائج هذه الاستجابة وانعكاسها على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، وتوضيح العوامل البنيوية والسلوكية العميقة والإدارية التي طفت على السطح خلال الأزمة، وشكلت معيقات أمام مساعي المواجهة، وفاقمت من الآثار الاقتصادية للفئات الاجتماعية المهمشة والأكثر ضعفاً، وانعكست على الاقتصاد ككل.

[1] اتفاق وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" عام 1993، والمعروف بإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، والذي أسست بموجبه السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحدد على إثره شكل العلاقة مع "إسرائيل"، وقسّمت بموجبه الضفة الغربية إداريا وأمنياً الى مناطق (أ، ب، ج).

مشكلة البحث: تتناول إشكالية البحث الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية؟
- الى أي حد ساهمت سياسات الحكومة الفلسطينية في تعميق الفجوات بين الفئات الاجتماعية الهشة والشركات الرأسمالية من جهة وبين الفئات العمالية المختلفة من جانب آخر؟
- الى أي مدى ساهمت مركزية السلطة الفلسطينية والسياق العام القائم على اتفاق أوسلو وتراكماته في تعمق آثار الأزمة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن جائحة كورونا عمقت من المشكلات الاقتصادية التراكمية في السياق الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، وزادت إجراءات الإغلاق من سوء أحوال الفئات الاقتصادية الضعيفة بفعل الأزمة وأدت الى انكشافها بشكل أكبر، وعمقت بين الفجوات الاجتماعية لأسباب لا تتعلق فقط بالاعتماد على الإغلاق والحجر المنزلي وتقييد الحركة، بل بسبب تراكمات مسبقة أدت الى ارتفاع نسب عمال المياومة والعاملين في المنشآت الصغيرة، وعدم وجود أنظمة حماية اجتماعية؛ وضعف تطبيق قانون العمل والرقابة على إنفاذه، ومشكلات اجتماعية ونقابية أخرى تعاني منها الطبقة العاملة.

الإطار المنهجي للبحث:_اعتمد الباحث على أسس المنهج الوصفي التحليلي، واستند في تحليله على القرارات الرسمية خلال فترة امتدت منذ إعلان حالة الطوارئ بداية شهر آذار/مارس 2020، لغاية نهاية شهر أيار/ مايو 2021، حيث قام الباحث بتتبعها زمنياً، كما واعتمد على المؤشرات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واستطلاعات الرأي الصادرة عن مراكز الأبحاث، والى عدد من التقارير الحكومية والدولية وتقارير المنظمات الأهلية.

أولاً: بيئة وسياق السياسات العامة خلال أزمة وباء كورونا

تتأثر الساحة الفلسطينية بجملة من التحديات بفعل سياسات الاستعمار الإسرائيلي وارتباط بيئة العمل "باتفاق أوسلو"، وضعف في البنية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني الناشئ والمكبّل بفعل التبعية الاقتصادية منذ عشرات السنوات، ومركزية النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الحاضن للحكومات المتعاقبة منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007، وضعف البنية التحتية وحصة وزارة الصحة من الموازنة العامة.

1- **أزمة انعدام السيادة:** أعاقت سيطرة الاحتلال على معظم التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وعلى المعابر والمناطق "الحدودية" أيضا بينها وبين المناطق المحتلة عام 1948 عمل الحكومة الفلسطينية، لتصنيفها كمناطق (ب) و(ج) حسب اتفاق أوسلو، والتي تشكل ما يقارب 81% من مساحة الضفة الغربية، وهي مناطق لا يسمح للأجهزة الأمنية الفلسطينية بدخولها إلا في حالات طارئة بهدف التدخل المدني، ويجري التنسيق مع جيش الاحتلال ويخضع الأمر لمعاييره وموافقته، مما أوجد ثغرات حالت دون قدرة الأجهزة الأمنية على فرض حالة الطوارئ بشكل مباشر وتام ومستمر على بعض التجمعات التي لم تعتد على التعامل المباشر مع قوى الأمن الفلسطينية، وفي ظل ذلك تصّدر المشهد قضية العمال الفلسطينيين في "إسرائيل"، وكذا ملف المسافرين العالقين في دول العالم، ومشكلة عدم القدرة على حجر الوافدين من الخارج عبر الأردن ومطار "تل أبيب"، ولم تتمكن الحكومة الفلسطينية من متابعة الحالة الوبائية في مدينة القدس الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي والخاضعة لإشرافه المباشر، حيث طبق مبدأ "الإهمال الاستعماري" بحق الفلسطينيين.

2- **ضعف الاقتصاد الفلسطيني وطمس محاولات النهوض** ساهمت سياسات الاحتلال الموجهة ضد المجتمع الفلسطيني منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 في تشويه الاقتصاد الفلسطيني الناشئ، وطمس فرص ومحاولات التنمية الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، وأدى الى حالة من الضعف والتبعية، وحوّل الاحتلال المجتمع الفلسطيني أيضاً الى سوق استهلاكي لمنتجاته.

كشف تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتادا) عام 2019، بهدف تسليط الضوء على الاقتصاد الفلسطيني والظروف التي تعيق النمو المستدام، بأن تكلفة الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الفترة الواقعة بين عامي 2000 حتى 2017 قدّرت ب 47.7 بليون دولار، أي ما يعادل

ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الوطني لعام 2017، والذي يسد بسهولة عجز الموازنة الفلسطينية الذي بلغ 17.7 بليون دولار عن تلك الفترة، وتساهم قيمة الخسائر في خلق مليوني فرصة عمل في تلك الفترة بواقع 111 ألف فرصة عمل سنوياً لو تم صرفها، ولا تزال الخسائر في تصاعد.[1] فيما ترتبط موازنة الحكومة الفلسطينية بالاحتلال عبر عائدات المقاصة؛ وهي أموال الضرائب التي تجنيها "إسرائيل" بالنيابة عن السلطة الفلسطينية على السلع والعمال، وتشكّل 60–65% من موازنة الحكومة الفلسطينية، وتعتبر مصدراً أساسيا لدفع فاتورة رواتب موظفي الحكومة الفلسطينية، وتخضع هذه الأموال لشروط الاحتلال الذي يحاول استخدامها كورقة ضغط على السلطة تجاه تنفيذ سياساته، حيث احتجزت 8 مرات ولفترات متفاوتة منذ عام 1997.[2]

كما وبدى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ضعيفاً بفعل سياسات الاحتلال، وفي ظل الإهمال الحكومي الفلسطيني لهذا القطاع بفعل تقليص حصته في الموازنة العامة، وفي المقابل حوّلت بيئة "اتفاق أوسلو" اهتمام المجتمع الفلسطيني نحو قطاعات الخدمات والتجارة والصناعة والبناء وإشغال الوظائف الحكومية والخاصة في المؤسسات، وهذا ما ساهم في سرعة انكشاف الفئات الضعيفة التي تعتمد في دخلها على أعمال المياومة على أزمة فيروس كوفيد–19، وتأثر النشاطات الاقتصادية والصناعية الناشئة أكثر من غيرها، وبرزت الحاجة نحو تعزيز القطاعات الإنتاجية التي تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الجزئي وخصوصا في المجتمعات الريفية.

3- **مركزية النظام السياسي الفلسطيني** خلال مواجهة الوباء طفت على السطح المشاكل الإدارية الناتجة عن تراكمات على المستويين السياسي والإداري للسلطة الفلسطينية، وأثرت على عملية صنع القرار وتنفيذه، ومنها تغييب المجلس التشريعي الفلسطيني، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية واستحواذها على عملية صنع القرار بشكل يخالف القانون الأساسي الفلسطيني، وكذا اتسام السلطة التنفيذية بالمركزية في اتخاذ القرار الذي ينحصر في رأس الهرم السياسي للسلطة الفلسطينية وما يتبعه من مناصب أمنية وإدارية على حساب دور الحكومة الفلسطينية، والذي أفضى الى حدوث

[1] –"تقرير أممي: 48 بليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي بين عامي 2000–2017"، **التنمية الاقتصادية**، موقع الأمم المتحدة، 2 كانون الأول 2019، شوهد في 2021/08/20، في https://bit.ly/2KZGOUy .

[2] نعمان كنفاني وسلام صلاح، "تجميد أموال المقاصة أزمة متكررة وآثار اقتصادية طويلة الأمد"، **المرقب الاجتماعي والاقتصادي**، رقم 40 (2015)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية– ماس، رام الله.

تضارب في المهام والصلاحيات أنتج حالة من الارتباك في تنفيذ القرارات، وتناقضات عديدة في فرض الإجراءات الوقائية على مستوى القطاعات والمناطق، وصولا الى التفاوت في التشديد وفرض القانون، وما ساهم من توفير غطاء لعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية كسبيل للتعايش مع الفيروس على المدى البعيد، وكخيار أساسي انتهجته معظم الدول للمواءمة بين الوقاية من خطر الفيروس والآثار الاقتصادية المترتبة على الإغلاق، وفي إيقاع مزيد من الانتهاكات وتعميق السلطة وزيادة درجة البيروقراطية؛ وخصوصاً بعد قرار الرئيس تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية من خلال مرسوم صدر بتاريخ 30 أبريل 2021 الى أجل غير محدد.

تحول النظام السياسي الفلسطيني منذ الانقسام عام 2007 نحو المركزية في اتخاذ القرارات حيث هيمنت السلطة التنفيذية على مفاصل صنع وإقرار السياسات العامة بحجة "مواجهة حركة حماس"، وباتت تحكم المشهد وتسيطر بقراراتها على المجتمع الفلسطيني، وترسخت هذه المركزية بفعل غياب الديمقراطية منذ آخر مرة جرت فيها الانتخابات الرئاسية عام 2005 والتشريعية عام 2006، فحّل الرئيس مكان المجلس التشريعي كمشّرع يصدر "قرارات بقوانين" تتعلق بمسائل تنظيمية وإجرائية وقضايا مجتمعية، وقد زاد عددها عن 300 قرار بقانون حتى أواخر 2020[1]، في حين لم يتجاوز عدد القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي 95 قانوناً خلال فترة ولايته بين عامي 1996 و2006، وقد وصل الأمر الى إصدار الرئيس قرارات بقوانين تتعلق بجوهر عمل السلطة القضائية وتشكيل المحاكم، وتحد من استقلال القضاء.

أصدرت المحكمة الدستورية التي أنشأت بمرسوم رئاسي في أبريل 2016 في نهاية عام 2018 قراراً بحّل هذا المجلس التشريعي المعطّل منذ عام 2006[2]، مما يشكّل انتهاكاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني ولمبادئ الفصل بين السلطات الثلاث، وتجاوزاً للصلاحيات الى حد الاستحواذ عليها، وتوسط هذا المشهد تغلغلاً للمؤسسة الأمنية للسلطة الفلسطينية التي باتت تتحكم هي الأخرى بمفاصل صناعة وتنفيذ القرار، وأصبحت تشكل سلطة عميقة داخل السلطة. ووسط هذه الحالة تعمق الانقسام الحكومي بين الضفة الغربية وغزة في ظل وجود حكومتين منفصلتين، وكل ذلك على حساب سلطة الشعب عبر ممثليه المنتخبين ديمقراطياً، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، ويحتاج التحول نحو اللامركزية السياسية الى

[1] الجريدة الرسمية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، الأعداد من عام 2007 حتى نهاية 2020.

[2] –"طلب رقم (10) لسنة (3) قضائية المحكمة الدستورية العليا "تفسير""، **الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)**، ديوان الفتوى والتشريع، ع. م 19 (2018)، ص44.

الانتقال للمستويات المحلية في صناعة القرار.[1]وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات بعد إعادة الاعتبار لها بالتجديد الديمقراطي.

خلال أزمة كورونا ظهر نوعين من التدخل الرسمي، الأول: لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية (المحافظين والأجهزة الأمنية)، والثاني: الحكومة بأذرعها ومكوناتها، وكون طبيعة الأزمة إدارية وليست سياسية، فإنها تحتاج الى إشراف ومتابعة مستمرة من الحكومة في إطار خطة واضحة، لكن الأمر سار بشكل مغاير في ظل تعدد المرجعيات والمستويات الإدارية، وحدث تضارباً في المهام والصلاحيات، لم تخفها حوكمة التنفيذ بتأسيس اللجان، ومنها التضارب مع مهام المحافظين، حيث انتهك بعضهم قرارات صدرت عن رئيس الحكومة.

يعتبر المحافظون الذين يتم تعيينهم أو إعفائهم بقرار من الرئيس[2] أذرعاً له في المحافظات، والمحافظ هو "ممثل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الإدارة العامة وأعلى سلطة في محافظته، ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للسلطة وعلى مرافق الخدمات والإنتاج في نطاق محافظته[3]، وتكون للمحافظة شخصية اعتبارية مستقلة ولها ميزانيتها الخاصة[4]. ويتمتع هذا المحافظ باختصاصات أمنية وإدارية واجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، ومنها اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية والحوادث ذات الأهمية[5]. ويتلقى التعليمات من رئيس السلطة أو مجلس الوزراء.[6]

وتتصادم صلاحياتهم ومهامهم مع الوزارات التي تعمل في كل المحافظات، حيث يتمتع المحافظون بسلطة أعلى من الحكومة كون تعيينهم ومحاسبتهم لا تتم من الحكومة أو شخص رئيس الوزراء؛ رغم أنهم يعملون مع هذه الحكومة ومسؤولون أمامها إلا أن سلطتهم وصلاحياتهم مرتبطة بشخص الرئيس، ونفوذهم يرتبط بأجهزة الأمن ويطال الوزارات كونهم مسؤولون عن المجلس التنفيذي الذي يضم مديرو

---

[1] طارق طوقان، تقرير حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، (رام الله، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أيار 2001)، ص 13.

[2] "مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003 بشأن اختصاصات المحافظين"، **الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)**، ديوان الفتوى والتشريع، ع 68 (2007)، مادة (1)، ص13.

[3] المرجع نفسه، مادة (2)، ص 13.

[4] المرجع نفسه، مادة (3).

[5] المرجع نفسه، مادة (4).

[6] المرجع نفسه، مادة (6)، ص14.

الدوائر الحكومية في كل محافظة.[1] وكان هذا القانون قد استحدث من خلال الرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي نقل بموجبه مرجعية المحافظين من وزارة الداخلية الى شخصه كرئيس، لمواجهة الضغوطات الدولية الرامية لعزله بعد استحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003،[2] وفي محاولة للحفاظ على مركزية الرئيس، حيث كان رئيس السلطة هو ذاته رئيس الحكومة منذ تأسيس السلطة عام 1994.[3]

4- **ضعف البنية التحتية للقطاع الصحي** مرّ القطاع الصحي الفلسطيني بأزمة مالية بنيوية بدأت منذ استلام السلطة الفلسطينية وتأسيس وزارة الصحة قبل 25 عاما، حيث كان ولازال حجم الاهتمام بهذا القطاع قليل بالمقارنة مع قطاع الأمن، الذي تراوحت مخصصاته خلال الأربع سنوات الأخيرة بين ضعفين الى ضعفين ونصف مخصصات قطاع الصحة (11-11.5% للصحة مقابل 20-26% للأمن)[4]، وكانت غالبية النفقات التي خصصت لقطاع الصحة على شكل رواتب للعاملين، حيث تراوحت بين 47% الى 51%خلال الأعوام 2015 لغاية 2018، فيما تلتها نسبة التحويلات الطبية للعلاج في الخارج في المركز الثاني بنسب تراوحت بين 25 و34%، فيما تراوحت قيم الإنفاق على الأدوية بين 15 و 18%، وقلّت أيضاً النفقات التطويرية من مجموع المساهمات الحكومية؛ وكان أغلبها مساهمات من المنح والمشاريع الخارجية لتطوير القطاع الصحي الفلسطيني.

السنة	مخصصات قطاع الصحة/ بالشيكل	النسبة من الموازنة العامة	مخصصات قطاع الأمن/بالشيكل	النسبة من الموازنة العامة
2020	1,955 مليار	%12.5	3.395 مليار	%21.8
2019	1,748مليار	%11	3,300 مليار	%20
2018	1,787 مليار	%10.8	3.475 مليار	%21

[1] مرسوم رئاسي رقم (22) لسنة 2003 بشأن اختصاصات المحافظين، مادة (8)، ص 14.

[2] مثنى خميس، "الناس حائرون "المحافظ" من يكون؟"، **سياسة**، موقع متراس، 13 يوليو 2020، شوهد في 2021/08/25، في: https://bit.ly/33v5ACa.

[3] يوسف حجازي، "التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، شوهد في 2021/08/26، في: https://bit.ly/2L1cDML.

[4] وزارة المالية والتخطيط، قوانين الموازنة العامة 2016-2019.

2017	1,734 مليار	%11	4.075 مليار	%26
2016	1,699مليار	%11.53	3.950 مليار	%26.79

موازنة قطاعي الأمن والصحة في قانون الموازنة العامة خلال السنوات 2016–2020[1]

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020 [2]
النفقات	**1,745,621,000**	**1,711,900,000**	**1,726,773,000**	**1,767,295,225**	**1,784.499**	**1,846,518**
رواتب	%47	%50	%51	48%	%43.0	% 35.5
تحويلات طبية الى الخارج	34.20 %	%27	%25	%25	%32.4	%39.4
أدوية ومستهلكات طبية	%15	%16	%18	%18	%15.5	% 18.4
نفقات رأسمالية وتشغيلية أخرى	3.80 %	%7	%6	%9	%9.1	8.6%

نفقات وزارة الصحة الفلسطينية، 2015–2018 (شيقل)[3]

[1] المرجع السابق

[2] وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي 2020.

[3] مسيف مسيف، "واقع النفقات التطويرية في الموازنة العامة في ظل تراجع المنح والمساعدات الخارجية وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة للتعلم والصحة والتنمية الاجتماعية، (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان نقلا عن وزارة المالية والتخطيط، 2019)، ص21.

وفي ظل هذه الموازنة التطويرية المحدودة يشهد قطاع الصحة نقصاً في عدد المستشفيات والأسرّة والكوادر العاملة بالنسبة لعدد السكان، حيث بلغ عدد المستشفيات عام 2019 في الضفة 52 مستشفى، فيها 3990 سريراً بما يعادل 1.3 سرير لكل 1000 نسمة، فيما بلغ عدد الأسرّة في غرف العناية المركزة (العامة والوسطى) 110 سريراً. وبمقارنة هذا الواقع مع الدول المتقدمة نجد بأنه يصل الى 5.9 سرير لكل 1000 مواطن، وفي الدول متوسطة الدخل 2.3 سريراً.[1] فيما يبلغ عدد الأطباء في الضفة الغربية 2807 أطباء، بما يعادل 0.98 طبيباً لكل 1000 نسمة، وكادر التمريض 5441، بما يعادل 1.86 لكل 1000 نسمة، وهي نسب قليلة بالمقارنة مع مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال يصل عدد الأطباء الى 3.9 طبيباً لكل 1000 نسمة في دول الاتحاد الأوروبي، وعدد الممرضين في الأردن الى 4 ممرضين لكل 1000 نسمة.[2]

كما وتعاني المنطقة المصنفة (ج) من سياسات الاحتلال التي تعيق إنشاء مراكز صحية فلسطينية، وتتلقى الخدمات الصحية من خلال العيادات المتنقلة التابعة للأمم المتحدة، والتي تفيد تقاريرها بأن هنالك 11 عيادة متنقلة تقدم المساعدة الى حوالي 96 ألف شخص في 116 تجمعا محليا، والتي تتعرض للتصفية والهدم من الاحتلال.[3] وقد ظهرت معالم هذا الضعف خلال الاستعداد لمواجهة جائحة كورونا في بداياتها، إلا أن تسارع الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا بإغلاق المطارات والمعابر وإجراءات الحجر وتقييد الحركة ساهم في التمهيد للضربة التي تلقّاها القطاع الصحي الفلسطيني ، ومنحت هذا القطاع فترة زمنية طوال الإغلاق للاستعداد لكن الفجوات كانت كبيرة.

ثانياً: أبرز الآثار الاقتصادية لأزمة وباء كورونا في الضفة الغربية

تفاقمت الآثار الاقتصادية للأزمة في الربعين الأول والثاني من عام 2020 نتيجة الإغلاق الشامل طوال تلك الفترة، والإغلاقات الجزئية التي استمرت خلال الربعين الثالث والرابع من ذات العام، حيث تراجع

[1] بكر اشتية، تحديات الرعاية الصحية الراهنة (جائحة كورونا، أزمة المقاصة، ضعف موارد التأمين الصحي الحكومي)، (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2020)، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] – "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل، تقرير من المدير العام" جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون، موقع منظمة الصحة العالمية، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، شوهد في 2021/09/05 في: https://bit.ly/365TBfG.

النمو الاقتصادي الفلسطيني في الربع الأول من عام 2020 بنحو 3.7% لينخفض الناتج المحلي الحقيقي الى 3.810.0 مليون دولار، مقارنة مع 3.956.1 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2019، وتراجع في الربع الثاني بنسبة 20% مقارنة مع عام 2019، فيما بدأ الاقتصاد بالتعافي خلال النصف الثاني من العام.[1]

وقد شهدت الإيرادات المالية تراجعاً يتراوح بين 60–70% بالتزامن مع تفشي الوباء، وذلك تأثراً بهبوط متوقع بنسبة 50% من إيرادات المقاصة، وهبوط متوقع في الإيرادات المحلية وصل الى 63%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2020 بنسبة 14% مقارنة مع عام 2019. وجاء ذلك ليعمق الآثار القائمة ما قبل الأزمة حيث يسود الفقر بنسبة 14% والبطالة بنسبة 15.7%[2] في الضفة الغربية[2]، حيث أظهرت الإحصائيات الرسمية ارتفاع نسبة البطالة بفعل الأزمة في الضفة وغزة من 26% الى 27% حتى شهر أكتوبر 2020، وذلك بعد ارتفاع نسبة البطالة 4% في الضفة الغربية لتصل الى 19% خلال الربع الثالث من العام (تموز– سبتمبر 2020).[3] وقد تراجع مع نهاية العام الى 16% في الضفة المحتلة، فيما بلغت نسب العاطلين عن العمل من بين فئة الشباب (19–29 سنة) حوالي 24% عام 2020.[3]

و قدّرت الحكومة الفلسطينية الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني بنحو 3.8 مليارات دولار في جميع القطاعات[4]، وقالت بأن القدرة على التعافي من الأزمة بحاجة الى مدة أقصاها 12 شهراً، وأنها ستعد خطة إنعاش اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عبر صندوق بقيمة مبدئية تبلغ

---

[1] علا عوض، "أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020: اقتصاد الجائحة وأزمة المقاصة"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/12/20، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/2VKUEQc.

[2] PCBS : مسح القوى العاملة الفلسطينية 2020 –التقرير السنوي، ص33.

3 – "د. علا عوض، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. (الأول من أيار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/04/29، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/2YZ7E61.

[4] –"اشتية: 137 مليون دولار تكلفة خطتنا لمواجهة "كورونا" و3.8 مليار دولار تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني"، موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، 2020/04/09، شوهد في 2021/09/01، في: https://bit.ly/3oxhnYr.

300 مليون دولار، يسعى لخلق حوافز لبعض القطاعات الأكثر تضرراً من خلال برامج بنكية ميسرة وبتعزيز من الصناديق العربية والإسلامية.[1]

1- الآثار الواقعة على المنشآت الصغيرة

بلغ عدد المنشآت العاملة في فلسطين نهاية عام 2019 حوالي 146866 منشأة، عمل فيها 444086 عامل، ويغلب عليها المنشآت الصغيرة، والتي تصل الى حولي 88.6% من مجموعها، ولعمل بها 50.5% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت، فيما تشكل المنشآت المتوسطة (5-19 عامل) نسبة 10%، وتشغل حوالي 26%، وتشكل المنشآت كبيرة الحجم نسبة 1.4%، وتشغّل 23.5% من مجموع العمالة، وأثرت جائحة كورونا بشكل أساسي على المنشآت الصغيرة التي تشكل النسبة الأعلى من المنشآت بالعدد ومجموع العمالة.

سمة المنشأة	نسبتها من مجموع المنشآت	نسبة العاملين فيها
الصغيرة (1-4 عمال)	%88.6	%50.5
المتوسطة (5-19 عامل)	%10	%26
الكبيرة	$1.4	%23.5

المنشآت العاملة في فلسطين لعام 2019

أزمة الشيكات المرتجعة

بلغت نسبة الشيكات المرتجعة خلال شهر نيسان 2020 ما يقارب 35% من مجموع الشيكات المقدمة للصرف، ووصلت الى 36% مع نهاية عام 2020، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع الشيكات المرتجعة في الوضع الطبيعي حيث بلغت حوالي 10% عام 2019، و 8.8% عام 2018، حيث بلغ إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للصرف في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مطلع آذار/ مارس حتى نهاية أيلول/

[1] -"اشتية يعلن عن إجراءات جديدة بالمحافظات كافة"، فضائية رؤيا، 2020/04/13، شوهد في 2021/08/26، في: https://bit.ly/3r4G0gF.

سبتمبر، نحو 1422.69مليون دولار، وعدد أوراق الشيكات المرتجعة في السوق من خلال القنوات الثلاث المقاصة داخل البنك وفروعه والشيكات مع الاحتلال، نحو 1,035,826 ورقة.[1]

ترجع مشكلة ازدياد نسبة الشيكات المرتجعة للأزمة الاقتصادية الناتجة عن الإغلاق وتوقف السيولة عن المصالح الاقتصادية الصغيرة، وبسبب إمعان بعض من لديهم عدد من الشيكات بعدم تسديد قيمتها متذرعين بالإغلاق وبتضررهم رغم عدم إنكار الاستحقاق المترتب عليهم، وهذا ما خلق أزمة. وجاء كل ذلك في سياق تسهيلات بنكية منحت منذ عهد حكومات التكنوقراط برئاسة سلام فياض (2007-2012)، والتي بموجبها يعيش المواطن في رفاهية وهمية، ويتعامل بالدين دون أن يملك المال، وتتداول الأموال المدينة في السوق دون توفرها، والتي تؤدي بالأغلب الى التضخم في الاقتصاد، فالتكلفة المرتفعة لتحويل هذه الشيكات الى نقد تؤدي الى خلق قيمة غير حقيقية للأموال في السوق، وغير مبنية على أي نشاط اقتصادي حقيقي، وتساهم أيضا في تضخم الأسعار بسبب استغلالها من قبل التجار والموردين لتضخيم أسعار السلع، من خلال تقييم البضائع المباعة بالشيكات الآجلة بما يفوق ثمنها كتعويض عن بيعها بالتقسيط. [2]

وفي معالجة الأزمة تركت الحكومة المجال لسلطة النقد لحل هذه القضية وتبعاتها، حيث أعلن على إثرها محافظ سلطة النقد بتاريخ 27 آذار 2020 بأن البنوك لن تختم على الشيكات الراجعة ختم عدم كفاية الرصيد، ولن يتم وضع نقطة مخالفة على صاحب الشيك، وأن البنوك لن تتقاضى أية رسوم على الشيكات الراجعة[3]، وساهمت هذه التصريحات في تعميق الأزمة ورفع عدد الشيكات الراجعة من 66559 شيك في شهر أذار الى 351639 شيك خلال شهر نيسان 2020.[4]وذلك نتيجة سوء استغلال البعض لهذه الأزمة في التعمد في إعادة الشيكات رغم توفر الرصيد.

ولاحقاً أعلنت سلطة النقد في أوساط نيسان 2020 بأن هذه التسهيلات لمدة شهرين فقط وان الشيكات المرتجعة يجب أن يتم تسويتها قبل تاريخ 4 يوليو 2020، وحددت هذا التاريخ بأنه سيتم العمل فيه

[1] -"تداول الشيكات في فلسطين"، سلطة النقد الفلسطينية، شوهد في 2021/09/01، في: https://bit.ly/3coYofW .

[2] عبد الله حرب، "راجعة بإذن الله: أزمة الشيكات وعقلية السلطة"، موقع متراس، 01/06/2020، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/3sgGrFU.

[3] -"محافظ سلطة النقد يوضح الية تعامل البنوك مع الشيكات الراجعة خلال فترة الطوارئ"، صحيفة الحدث، 03/27/ 2020، شوهد في 2021/09/06، في: https://bit.ly/3oSjiry.

[4] سلطة النقد، تداول الشيكات في فلسطين، مرجع سبق ذكره.

حسب نظام الشيكات المرتجعة السابق بإعطاء نقاط سوداء وفرض غرامات، فتراجع عدد الشيكات الراجعة خلال شهر أيار 2020 الى 169303 شيك.[1]

القرار المتعلق بالشيكات	تاريخ إصداره
تخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء خاصة الأفراد الى أدنى مستوى ممكن	15 آذار 2020
تصريحات إعلامية لمحافظ سلطة النقد حول إيقاف النقطة السوداء على الشيكات الراجعة	27 آذار 2020
إعادة الشيكات المقدمة للصرف لمدة 3 أيام اعتبارا من تاريخ 2020/04/12. استمرار إعادة الشيكات المقدمة للتقاص في حال عدم وجود رصيد بسبب الظروف الطارئة، على أن يتم التبليغ عنها في النظام تحت بند أسباب أخرى. يتم تسوية الشيكات أما بالتسوية المباشرة بين الساحب والمستفيد، أو من خلال إعادة تقديمها للمقاصة بعد مرور شهرين على انتهاء حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي.	9 نيسان 2020
تخفيض رسوم الشيك المعاد الى 20 شيكل	22 تموز 2020

القرارات الرسمية المتعلقة بالشيكات [2]

2- انكشاف الفئات الضعيفة اقتصادياً

أثرت الأزمة على العمال في القطاع غير المنظم ("جميع الأنشطة والأعمال والمهن التي يقوم بها عادة أفراداً أو شركات صغيرة غير مسجلة ولا تخضع لأنظمة الضرائب والسجلات الرسمية")[3]، وعددهم 320 ألف عامل وعاملة بمعدل أجر يومي 84.7 شيقل (7.8 مليون دولار يومياً)، والعمال الفلسطينيين في

[1] المرجع نفسه.

[2] -"تشريعات وتعليمات المصارف لعام 2020"، سلطة النقد الفلسطينية، شوهد في 2021/09/02، في: https://bit.ly/2Lsipal.

[3] رانيا الصرايرة، "خبراء: 45% العمالة في القطاع غير المنظم بلا حماية وعرضة للاستغلال"، صحيفة الغد الأردنية، 2019/08/04، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/3bjPZdn.

"إسرائيل" والمستعمرات البالغ عددهم 133300 عامل، بمعدل أجر يومي 254 شيكلاً (10 ملايين دولار يومياً).[1]

أغلقت 93% من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية أبوابها بمعدل يقارب الشهر والنصف خلال الفترة 5/3/2020 لغاية 31/5/2020[2]، وأدى الإغلاق الى تعطل مصادر دخل العاملين بأجر يومي في القطاع الخاص، وأصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة والعاطلون عن العمل وعمال المياومة، وذلك في ظل غياب نظام حماية اجتماعية وأمان وظيفي، ولدراسة آثار الإغلاق على الفئات الضعيفة، أجرى جهاز الإحصاء المركزي مسحاً على عينة بلغت 9926 أسرة خلال فترة الإغلاق الممتدة بين 5 آذار لغاية 25 أيار 2020،[3] وتناول الآثار الواقعة على سوق العمل والأمن الغذائي وسبل العيش، وكانت النتائج كما يلي:

البند	النتيجة
على واقع سوق العمل	- شكّل الإغلاق سبباً مباشرا للوقف عن العمل بنسبة 68% في الضفة الغربية. - أكثر من نصف المعيلين الرئيسيين للأسر العاملين في الضفة الغربية تغيبوا عن العمل خلال فترة الإغلاق (54%)، نسبة التغيب لجميع الفئات وصلت الى (75%). - (51%) من المعيلين الذين توقفوا عن العمل كانوا يعملون في قطاع الصناعة و(7%) في قطاع الزراعة.
الأمن الغذائي وأثر الأزمة على سبل	- 46% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية انخفض دخلها بمقدار النصف خلال فترة الإغلاق مقارنة بشهر شباط 2020 (قبل الإغلاق). - 62% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تستطيع تغطية نفقاتها لمدة شهر

[1] خالد العسيلي، "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدولة والمجتمع"، وزارة الاقتصاد الوطني، أيار 2020، شوهد في 2021/09/01، في: https://bit.ly/3nxZWpP، ص2-13.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://bit.ly/3EnqmUY.

[3] -"الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (آذار- أيار) 2020"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 04 /10/2020، شوهد في 2021/08/30، في: https://bit.ly/3pzmMzj .

العيش	فأقل، و9% تستطيع تغطية نفقاتها لمدة 4 شهور فأكثر. - 52% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية عادة ما تقترض المال أو تشتري بالدين لتغطية نفقاتها المعيشية بما في ذلك الطعام. - 42% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية انخفضت نفقاتها الشهرية على المواد الغذائية خلال فترة الإغلاق مقارنة مع شهر شباط 2020.
أولويات المواطنين للحد آثار الأزمة	- أشار 29% من الأسر في الضفة الغربية الى أن برامج التحويلات النقدية (المساعدات المالية) من أهم التدابير التي يجب أن تقوم بها الحكومة، فيما أشارت 8% من الأسر الى ضرورة توفير فرص عمل، و22% رأت الضرورة بتوفير كوبونات طعام، وطرود غذائية وقسائم شرائية.

3- غياب الحماية الاجتماعية والقانونية للعمال بأجر

كشفت جائحة كورونا عن آثار غياب الحماية الاجتماعية للعمال والفئات المهمشة في الضفة الغربية، والتي تعود لقصور السياسات الحكومية في معالجة الفقر والبطالة وانخفاض الدخل الى ما دون الحد الأدنى للأجور، وما تتعرض له الفئات المهمشة من إقصاء في ظل الفجوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وضعف العدالة الاجتماعية[1]، ولعدم نفاذ قانون العمل لدى جميع الشركات الصغيرة، وضعف الرقابة على تطبيقه والقدرة على فرض السيادة على المنشآت الواقعة في المناطق المصنفة (ج). فعلى سبيل المثال يعمل ما يقارب 70 ألف من المستخدمين في القطاع الخاص دون عقد عمل، فيما يتلقى 10% من العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية راتباً أقل من الحد الأدنى للأجور.[2]

تقدّر نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (الوظائف التي لا تتمتع بحماية قانونية واجتماعية سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي أو الأسر المعيشية) بـ 60%[3]، وهي الفئة الأكثر تضرراً وتهديداً بفعل الإغلاق ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وأشارت الإحصائيات بأن 29%

[1] سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية "مرصد"، نوفمبر 2020، ص 33.

2 علا عوض، الواضع العمالي في فلسطين 2020، مرجع سبق ذكره.

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.

من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن 39% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونصفهم من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وأشارت تقديرات السلطة الفلسطينية بأن حوالي 100 ألف فلسطيني قد وقعوا في الفقر نتيجة إجراءات الإغلاق.[1] ورّجح البنك الدولي تأثر الفلسطينيين في الضفة بالجائحة أكثر من غزة كون ربع العمالة التي تعمل بأجر في الضفة الغربية تعمل في "إسرائيل"، ولأن اقتصاد الضفة يعتمد بدرجة أكبر على الصناعات التحويلية التي تتمثل في البناء والمطاعم والفنادق وغيرها، ولأن ثلث الوظائف الموجودة في الضفة تتركز في القطاع الخاص. كما ويساهم رفع أسعار المواد الغذائية بدفع الأسر المعيشية الفقيرة الى هوة الفقر، وشبه الفقيرة الى ما دون خط الفقر.[2]

ويعتبر العمال الفلسطينيون في الداخل الفلسطيني المحتل ضمن أحد الفئات الرئيسية التي لا تتمتع بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وظهرت خلال الأزمة حالة من الاغتراب بينهم وبين الحكومة والأطر المؤسسية والنقابات، فلا ممثل لهم يتابع أوضاعهم ويوجه خطابه لهم بشكل مباشر في ظل حالة الصراع النقابي بين عدة اتحادات ونقابات، وتكلّس هذه الأطر النقابية في ظل غياب الديمقراطية والتجديد للأمانة العامة، وازدواجية التمثيل النقابي للفئات الاجتماعية والعمالية المختلفة، وهذا ساهم في تعقيد القدرة على الوصول للعمال العاملين في "إسرائيل" ومخاطبتهم وتقديم الدعم والرعاية المطلوبة.

ثالثاً: إجراءات الحكومة الفلسطينية في مواجهة الأزمة وتداعياتها

1: إجراءات لمواجهة الوباء والحد من انتشاره

اتخذت الحكومة الفلسطينية جملة من القرارات والإجراءات لمواجهة الجائحة في بداياتها، وحملت استراتيجيتها[3] هدفان هما:

أ. **منع وصول الوباء:** من خلال إصدار قرارات مبكرة في شهر شباط/ فبراير 2020 منها: إلغاء الحجوزات السياحية بعد تأكد إصابة وفد سياحي من كوريا الجنوبية بعد مغادرته من الضفة الغربية، وعلى أثر ذلك تم إخلاء الوفود السياحية، وأعلنت حالة الطوارئ لاحقاً بتاريخ 2020/03/05 بعد

1 البنك الدولي، مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19) في الضفة الغربية، 2020، ص6.

2 المرجع السابق، ص6-7.

3 الأمانة العامة لمجلس الوزراء. فلسطين في مواجهة فيروس كورونا: نموذج لإدارة الأزمة، 28 آذار 2020، ص4.

تسجيل أول 7 إصابات في مدينة بيت لحم، حيث انتقلت العدوى لهم خلال أحد الوفود السياحية التي زارت المدينة.

ب. **الحد من انتشار الوباء:** فرضت الحكومة الإغلاق الشامل ومنعت التنقل وفرضت الحجر المنزلي تحت ظل "قانون الطوارئ"، وشكّلت فرق ولجان طوارئ، ورغم أن المؤسسة الأمنية لا تستطيع بسط السيادة على ما يقارب 81% من الضفة الغربية، وغير قادرة على التحكم بنقاط العبور من والى المناطق المحتلة عام 1948 والتي يمر عبرها السكان والعمال وتعبر من خلالها البضائع. إلا أن الحكومة اعتمدت عليه في استراتيجيتها بشكل أساسي ووضعت ثقلها على دور الأمن على حساب الإجراءات الأخرى؛ ومنها معالجة الآثار الاقتصادية، وضعف البنية التحتية للقطاع الصحي الذي كان حجم الاهتمام به قليل بالمقارنة مع قطاع الأمن، فخوّلت الحكومة لنفسها اتباع سياسات والقيام بإجراءات غير اعتيادية تتجاوز مع هو دارج ومعتاد بتقييد حرية التنقل والحركة والحياة العامة، ونشرت الحواجز الأمنية التي أطلقت عليها "حواجز المحبة" بين المحافظات والتجمعات الفلسطينية، وأعلنت حالة الطوارئ التي تعطي بموجبها صلاحيات واسعة للمؤسسة الأمنية على حساب القانون الأساسي الفلسطيني ودور الوزارات والدوائر الرسمية الأخرى، والذين اصطدمت صلاحياتهم أيضاً مع المحافظين (ممثلي الرئيس الفلسطيني في المحافظات)، وهم أصحاب الصلاحيات الأمنية والبرامجية في محافظاتهم.

ج. **كما وشكلّت الحكومة لجنة الطوارئ المركزية ولجان فرعية انبثقت عنها، ولجان طوارئ محلية في المدن والبلدات والقرى والمخيمات في الضفة الغربية؛** بمبادرات اجتماعية أو فصائلية أو عن طريق الهيئات المحلية المتمثلة بالمجالس القروية والبلديات، وذلك بهدف مساعدة الأجهزة الأمنية في فرض التدابير والإجراءات الوقائية والتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدابير.[1]

د. **اتبعت الحكومة إجراءات لاحقاً إجراءات "الإغلاق الجزئي"** من خلال السماح لبعض القطاعات بالعمل ومنع أخرى، ومنها القطاعات التجارية والإنتاجية الأساسية كالمخابز ومحلات التموين، والشركات الكبيرة مثل شركات الاتصالات وغيرها، ومنعت الشركات الصغيرة والورش المهنية

[1] "ورقة موقف حول لجان الطوارئ المحلية المشكّلة في سياق مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد في الضفة الغربية"، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان– ديوان المظالم، 04/232020/، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/3j1Fuxh، ص1.

الصغيرة من العمل، مما ألحق بها خسائر مالية فادحة. وقد سمحت للبنوك بمزاولة عملها بشكل كامل.

هـ. **كما فعلّت إجراء "الإغلاق الذكي"**، حيث خففت من إجراءاتها الاحترازية في التصدي لفيروس كورونا، فحوّلت الإغلاق الشامل منذ شهر حزيران 2020 الى إغلاق لساعات معينة أو أيام معينة، أو في محافظات وتجمعات معينة بما تفتضيه الحاجة وتحكمه الظروف الوبائية، ويستهدف أحياناً المناطق المصابة بشكل كلي أو جزئي، وتسمح فيه الحكومة بممارسة النشاطات الاقتصادية وتمنع أخرى ولا تعطل الحركة بشكل كامل، مثل الإغلاق أوقات نهاية الأسبوع أو من خلال ساعات المساء وحتى الصباح.

و. **ألقت الحكومة المسؤولية على المواطن في حال انتشار الإصابات بالرهان عليه بالالتزام بإجراءات الوقاية والتباعد الاجتماعي** خلال ممارسة حياته، لكن هذا الرهان بقي في نطاق الأمل وتضبطه الرقابة والعقوبة في مناطق السيادة الأمنية، وفي المقابل لا يضبطه شيء في المناطق الأخرى التي استمرت فيها المناسبات الاجتماعية في ظل أوقات حرجة عصيبة في ظل ضعف الرقابة المباشرة، واستهتار بعض المواطنين، وتكذيب وجود الوباء واعتباره "مؤامرة"، وقد أثبتت زيادة الإصابات فشله.

ز. **إجراءات تجاه العمال الفلسطينيين في "إسرائيل":** يشكل العمال الفلسطينيون في "إسرائيل" قوة اقتصادية في المجتمع الفلسطيني حيث وصل عددهم الى أكثر من 133 ألف عامل خلال عام 2019،[59] ويمر هؤلاء بمشاكل تنظيمية على رأسها افتقادهم لمظلة نقابية جامعة تمثلهم وتتابع أوضاعهم وتخاطبهم في ظل ترهل النقابات وتعدد الاتحادات العمالية التي تفتقد للديمقراطية، والتي باتت مسيسة بالأغلب وشكلية يحكمها أشخاصا فرضوا أنفسهم دون اختيارهم.

واجهت الحكومة في بداية جائحة كورونا أزمة بسبب عدم القدرة على حصر أعداد العمال ومناطق تواجدهم وعدم وجود مرجعية لهم، وفي ظل انعدام السيادة على نقاط دخولهم وخروجهم من والى المناطق المحتلة، وعمد الاحتلال بتسهيل تهريب العمال خلال أزمة كورونا من أماكن غير المعابر المعتادة دون تصاريح بهدف استمرار مسيرته الاقتصادية وعجلة البناء، مما أوقعهم لاحقاً في فخ العنصرية والاستغلال وعانوا من الطرد التعسفي أكثر من مرة، ووصل الحد الى رمي بعضهم قرب السياج الفاصل[60]، ووقعوا في تناقض التصريحات الرسمية الصادرة من الحكومة الفلسطينية على

مدار أشهر الأزمة الأولى بدعوتهم أحياناً للعودة الى منازلهم خوفا على حياتهم، أو دعوتهم الى عدم الذهاب للعمل في "إسرائيل"، وإعطائهم في ذات الوقت مهلة للمغادرة الى أعمالهم، ومن ثم التخوف والتحذير من عودتهم، حيث منحت الحكومة بتاريخ 17 آذار العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" ثلاثة أيام من أجل ترتيب أمورهم للمبيت في أماكن عملهم بالتنسيق مع مشغليهم.[61] وطالبت الاحتلال بتوفير أماكن مبيت وظروف إنسانية[62] ودعتهم مرة أخرى بعد يومين بتاريخ 14 آذار للعودة الى بيوتهم في الضفة الغربية خوفا على حياتهم.[63]

وفي ظل الاهتمام الذي أبدته الحكومة لهذا الملف، إلا أنها لم تسعى لإيجاد حلول عملية تستوعب هذا التحدي، بل تركت المسؤولية على وعي العمال وضميرهم والتزامهم بالحجر المنزلي وفرض الرقابة المجتمعية من السكان عليهم ، وأعربت عن عجزها في توفير أماكن لحجر العائدين منهم[64]، وألقت على الاحتلال مسؤولية إجراء فحوصات لهم وتوفير أماكن مبيت، وقد ارتكزت الحكومة على نتائج فحوصات العمال الفلسطينيين كأساس للقيام بإجراءات الفتح والإغلاق[65]مما ساهم في خلق جدل وكراهية لهذه الفئة التي تحولت الى فئة ملاحقة اجتماعياً يقع عليها كل اللوم وبأنها السبب الوحيد الذي ينذر بنشر المرض[66]، وقد أطلقت عليهم مصطلح "الخاصرة الرخوة".

ح. **التطعيم ضد فيروس كورونا:** حصلت الحكومة الفلسطينية على أولى دفعات اللقاح نهاية آذار من عام 2021، وتم توجيهها في البداية للوزراء والمسؤولين وعائلاتهم، ومن ثم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والطواقم الطبية، وبدأت لاحقاً بتوسيع نطاق التطعيم ليشمل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، وقدّم لاحقا للعامة، وتظهر الإحصائيات بأن عدد الذين حصلوا على اللقاح في الضفة الغربية وصل الى أكثر من 850 ألف مواطن مع بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2021.[1]

2: أبرز الإجراءات الرسمية لمواجهة آثار الأزمة

أ. **وضعت السلطة الفلسطينية خطة استجابة اقتصادية للحد من آثار الجائحة،** وأطلقت النداء للمانحين لدعم الخطة من خلال طلب دعم الصحة العامة المتمثلة بالطواقم الطبية والأجهزة الطبية والأدوية بقيمة 120 مليون دولار، ولتغطية عجز الموازنة ما يقارب 2.4 مليار دولار نتيجة انخفاض

[1] موقع فيروس كورونا في فلسطين، corona.ps.

الإيرادات، والحاجة الى زيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي القائمة، والحاجة إلى تمويل خطة للتعافي الاقتصادي لمساعدة منشآت الأعمال على تجاوز الأزمة ومساعدة العمال في ذات الوقت.[1]

حاولت الحكومة حصر الفئات المتضررة من فقدان الدخل والأسر الفقيرة لتقديم مساعدات لهم، وبدأت وزارة العمل بفتح المجال لتسجيل هذه الفئات في شهر نيسان/ أبريل 2020، ووصل عدد المسجلين في غضون شهر الى 120 ألف عامل وصاحب منشأة صغيرة (95% منهم في الضفة الغربية)، وعملت وزارة التنمية الاجتماعية على توزيع السلال الغذائية على الأسر الفقيرة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ووزارة الزراعة على توزيع مليون شتلة ضمن مشروع الحدائق المنزلية.[2]

ب. صندوق" وقفة عز" : كمحاولة آنية للتخفيف من تبعات الأزمة وآثارها المباشرة، أطلقت الحكومة صندوق "وقفة عز" بقرار من رئيس الوزراء محمد اشتية بتاريخ 3 نيسان/ إبريل 2020 بهدف تعزيز التكافل والتضامن بين أبناء الشعب الفلسطيني، بآلية تقوم على جمع التبرعات وتقديمها للقطاع الصحي عن طريق وزارة الصحة والعائلات الأكثر تضرراً عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية، وترأسه طلال ناصر الدين[3]، وبعضوية (30) شخصية أخرى أغلبها مثّل القطاع الخاص.[4] وجمع الصندوق ما يقارب 60 مليون شيكل (17 مليون دولار) من التبرعات ساهمت فيها جهات عديدة من القطاع الخاص وموظفين ومواطنين في الداخل والخارج، وقدّم مساعداته لـ 40 ألف عامل متضرر من الأزمة بقيمة 700 شيكل لكل فرد (23 مليون شيكل)، وما قيمته 15 مليون شيكل للعائلات المنكشفة في الضفة وغزة، ومليوني شيكل لمحافظة القدس، وفي مخيمات اللجوء في فلسطين والشتات والجمعيات الخيرية مبلغ 6 مليون شيكل، وما تبقى للقطاع الصحي.[5]

---

[1] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] المرجع السابق.

[3] –"عن الصندوق"، الموقع الرسمي لصندوق وقفة عز، شوهد في 2021/08/18، في: https://www.waqfetizz.ps/ar.

[4] أحمد عز الدين أسعد، "البلد بحملها أهلها: صندوق وقفة عز، تفاؤل العقل وتشاؤم الإرادة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/08/18، شوهد في 2020/ 12/01، في: https://bit.ly/3cpo1xs .

[5] –"مؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء بشأن مساعدات صندوق وقفة عز"، وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2020/05/15، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/36oreJO.

جاء الصندوق في محاولة للتغطية على عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الفئات المتضررة، وشكّل محاولة لإلقاء عبء تعويض المتضررين على القطاع الخاص، رغم أن جزء من هذا القطاع تأثر بمجمله وخصوصاً المنشآت الصغيرة منه (3–5 عمال) التي تعطلت بفعل الإغلاق، ومحاولة ضعيفة لتعويض أصحاب المصالح التجارية بمبلغ 700 شيقل في ظل خسارات كبيرة بعد إغلاق دام لما يقارب ثلاثة شهور. وأظهرت الأرقام أن الشركات الضخمة فيه قدّمت تبرعات مالية قليلة بالمقارنة مع أرباحها السنوية التي تصل الى خمسة أضعاف ما جمعه الصندوق من جميع المتبرعين، مثل أرباح مجموعة الاتصالات الفلسطينية. فلم يكن هذا الصندوق كافياً للتعامل مع الأزمة في ظل غلاء الأسعار وحجم الخسائر، إضافة الى أن صرف هذه المبالغ مر بخلل إجرائي، فلم تعتمد الحكومة معايير استحقاق ثابتة وواضحة، فترتب على ذلك قصور في فحص مصداقية البيانات المقدمة في الطلبات، وأنتج ذلك حالة من اللامساواة بمنح جزء من المساعدات لغير مستحقيها، وفساد في تقديم التبرعات لأشخاص من نفس العائلة.

وأظهر تقرير صدر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتعاون مع وزارة العمل، بأن عدد المتقدمين بطلبات للحصول على مساعدة وصل الى 267930، استفاد منهم 40436، بنسبة 15% من المتقدمين، منهم 5533 من محافظات غزة[1]، وقد سجل التقرير خروقات في صرف المستحقات، منها بسبب تقديم المواطنين لبيانات غير صحيحة مخالفة لسجلهم المدني المثبت في وزارة الداخلية، ولم تستطع وزارة العمل الاستدلال على أنها خاطئة أو صحيحة، وقام الديوان بالحصول على بيانات بعض المستحقين من ضريبة الدخل وأثبت وجود مسجلين غير مستحقين نظراً لرواتبهم المرتفعة، وقامت وزارة العمل بمتابعة الإجراءات لاسترداد هذه المبالغ، وأظهر التقرير بأن السجل المدني غير محدث، وأن بيانات ضريبة الدخل لا يمكن أن تكون قطعية، والبيانات الخاصة ببعض النقابات من أطباء ومهندسين غير محدثة أيضاً، وهذا ما أدى قصور في إجراءات تدقيق بيانات المتقدمين.[2] وأظهر تقرير أصدره ديوان الرقابة المالية والإدارية في تشرين أول/ أكتوبر 2021 هذه الخروقات،

[1] المرجع السابق.

[2] جفال، مرجع سبق ذكره.

ومنها أيضاً تقديم مساعدات مالية لعدد من الحالات لموظفين أصحاب دخل مرتفع في القطاعات: العام والخاص والأهلي.[1]

الاستنتاج والخاتمة

أظهرت خطوات الاستجابة الرسمية بأن الإجراءات تركزت على منع وصول الوباء والحد من انتشاره، بوضع الثقل على الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالحالة الوبائية بشكل يفوق الاهتمام بتبعات الأزمة وآثارها الاقتصادية بشكل عام وعلى الفئات والقطاعات الضعيفة على وجه الخصوص، ولذلك استطاعت السلطة الفلسطينية السيطرة على انتشار الوباء بداية الأزمة، لكنها لم تستطع السيطرة على التداعيات اللاحقة الناتجة عن هذا الإغلاق، وما تعرضت له الفئات الهشة التي تفتقد لأنظمة الحماية الاجتماعية، وكانت محاولات رأب الصدع الاقتصادي محدودة ومتواضعة أمام حجم الخسائر وقاعدة المتضررين من الأزمة، وهذا يفتح المجال لتساؤلات عديدة حول قصور السياسات الاقتصادية وسياسات الحماية الاجتماعية والدور المطلوب من السلطة الفلسطينية كجهة مسؤولة عن الجوانب المعيشية للفلسطينيين في ظل الاحتلال الذي يواصل يحكم قبضته وسيطرته العسكرية على الضفة الغربية.

التوصيات

أولا: على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي:

- تطوير وإقرار سياسات لضمان التخفيف من النتائج السلبية للجائحة التي طالت الفئات والمناطق المهمشة في المجتمع، باشراك المجتمع المدني.
- تقديم الدعم المالي والمعنوي للمشاريع الناشئة وللمنشآت الصغيرة: كونها الفئة الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم منح مالية وتسهيل إجراءات الحصول على قروض مالية.
- تسهيل إجراءات مواجهة الوباء وخلق توازن بينها وبين الظروف الاقتصادية السائدة، بحيث يتم مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة.

[1] تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية– رام الله، تشرين أول/ أكتوبر 2021، ص65–67.

- حماية الاحتياجات الغذائية للفئات الضعيفة: وتشمل الفقراء والفقراء الجدد (بفعل الجائحة) وصغار المزارعين والرعاة والصيادين واللاجئين، وعمال المياومة، وذلك من خلال حصر هذه الأعداد وتخصيص موازنة مالية، وخلق شبكات للأمن الاجتماعي تتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.
- التركيز على الأمن الغذائي: بإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة الفلسطيني بدعم المزارعين وتعزيز القطاعات الإنتاجية المرتبطة به من الصناعات الزراعية، وزيادة مخصصات وزارة الزراعة في الموازنة العامة الفلسطينية، والتوجه أيضا نحو دعم قطاع الثروة الحيوانية.
- زيادة الاعتماد على القطاعين الخاص والأهلي في تأمين نظام حماية اجتماعية ملائم للظروف السائدة بعد فشل الوصول الى توافق بشأن قانون الضمان الاجتماعي.
- أن تكون أسس واضحة في توزيع المساعدات النقدية في حالات الطوارئ مثل الاعتماد على قواعد بيانات معدة مسبقاً، أو الاعتماد على المجالس القروية والبلديات في التدقيق بصحة معلومات المتقدمين ووضعهم، أو أن يتم التقديم للحصول على المساعدة من خلال المجالس مع رفع توصياتها حول المواطنين الأكثر استحقاقاً أو تضرراً من الأزمة، كون هذه المجالس هي الأقرب لهم.

- تعزيز دور القطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية بمشاريع تستهدف الفئات الضعيفة اقتصادياً على وجه الخصوص، فقد أظهرت استجابة القطاع للأزمة بأن مسؤوليته كانت محدودة بالمقارنة مع حجم المنشآت والربح الذي تحققه كبرى الشركات.
- إيجاد مظلة نقابية جامعة للعمال الفلسطينيين في "إسرائيل": وذلك لما أظهرته الأزمة بعدم القدرة على إحصاء العمال أو إيجاد جهة تمثيلية تساعد في توجيه الخطاب والتعليمات للعمال، حيث تعاني الاتحادات العمالية والنقابات الحالية من الترهل ولا تمثل هؤلاء العمّال.

- إجراء مسح إحصائي شامل للحصول على مؤشرات دقيقة حول آثار أزمة كورونا وتخصيص جزء منه للآثار الاجتماعية للأزمة.

ثانيا: استراتيجية العمل في حالات الطوارئ:

أن يكون للحكومة خطة مستقبلية جاهزة لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث ذات منهجية محددة، مع تقسيم واضح للمهام ضمن الصلاحيات الوظيفية لكل جهة بما يضمن عدم تداخل وتضارب هذه المهام، وأن تكون أساسات الحوكمة واضحة في تشكيل وعمل اللجان، ونظام عمل وصلاحيات ومهام ومرجعية واضحة موحدة لجميع المناطق، والبعد عن الفئوية والحزبية الضيقة في العمل الإداري بشكل عام، والاهتمام بالتنظيم الإداري المبني على أسس الكفاءة والتنوع الوظيفي والنوعي في تشكيل أي لجان ذات مهمة مؤقتة.

ثالثا: على الصعيد القانوني:

ضمان تطبيق قانون العمل الفلسطيني في المؤسسات الصغيرة، إقرار قانون الحق في الوصول الى المعلومات لتعزيز مبادئ الشفافية في عمل الحكومة والمؤسسات والهيئات التابعة لها، وتمكين الجهات الرقابية لتقييم العمل الإداري والرقابة على أوجه الإنفاق المالي.

رابعاً: على الصعيد الصحي

- زيادة الموازنة التطويرية الخاصة بقطاع الصحة ورفد هذا القطاع بالكوادر والأجهزة.
- تطوير أنظمة الصحة الإلكترونية التي تساهم في تقليل الضغط على خدمات الصحة، وتقلل من الاختلاط وتعزز من التباعد الاجتماعي، وهي أنظمة ذات اهتمام عالمي بمتابعة العلاج وتقديم الاستشارات من الاتصال الهاتفي، وإرسال الأدوية عبر البريد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- ترميم البنية التحتية لقطاع الصحة: ومنحه أولوية في الموازنة العامة وخصوصا الموازنة التطويرية التي تساهم بإصلاحه وتطويره بما يلبي احتياجات السكان، ويتناسب مع عددهم.